EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أكتوبر – ديسمبر 2023)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الفصلي
حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر) ٢٠٢٣

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

تصميم

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الرابع من عام 2023
- المحور الثاني:مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2023
- المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الرابع من عام 2023
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام، على دراسة أحوال الجماعة الصحفية والإعلامية في مصر؛ بهدف بناء معرفة أفضل بشؤونها، وقضاياها، وتحدياتها، ومعوقات تطويرها، والفرص المُتاحة أمامها، وأهم القضايا التي تشغلها، وما تتعرّض له من ضغوط وصعوبات وتحديات وانتهاكات، ومن ثَم معرفة ماضيها، وحاضرها، والتنبؤ بمستقبلها، والوقوف على البُنى والهياكل الكبُرى التي تحكم تطورها، سواءً كانت بُنى تاريخية، أو قانونية، أو غيرها.

في هذا السياق، يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقريرًا فصليًا "ربع سنوي"، يتناول فيه بالتوثيق والتحليل من خلال التبويبات التالية:

أولًا: ما حدث من انتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الشهور الثلاثة التي يغطيها التقرير الفصلي. مع إيلاء اهتمام خاص ومركزي بتفكيك هذه الانتهاكات وتحليلها؛ بغرض الوقوف على مضامينها وخلفياتها ومحفزاتها.

ثانيًا: ما صدر من فعاليات وأنشطة وخطابات عن الجهات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر، هذه الجهات هي (المجلس الأعلى للإعلام، الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، الهيئة العامة للاستعلامات، لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب)، خلال الفترة التي يغطيها القرار؛ مع تسليط الضوء على مضامينها وخلفياتها، وأبرز أحداثها.

يستند فريق المرصد في بناء التقرير الفصلي على ما تراكم لدى باحثيه في الوحدات القانونية والبحثية والرصد والتوثيق، من أحداث ووقائع وتطورات، جرى رصدها وتوثيقها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وعلى الصعيدين المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مضامين التقرير:

وثّق فريق الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للصحافة والإعلام وقائع 227 حالة انتهاك خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، وهي الفترة التي يغطيها التقرير الفصلي الرابع، ما مثل زيادة مضاعفة في عدد الانتهاكات، مقارنة بعدد الانتهاكات التي جرى توثيقها خلال شهور العام التسعة السابقة. فقد تم توثيق 39 حالة انتهاك خلال الربع الأول من العام الذي يغطي شهور (يناير، فبراير، مارس)، كما تم توثيق 33 حالة انتهاك خلال الربع الثاني من عام 2023 خلال شهور (أبريل، مايو، يونيو)، كذلك تم توثيق 36 حالة انتهاك خلال الربع الثالث من العام، ويغطي شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، ما يعني أن آخر ثلاث أشهر من عام 2023 شهد وقوع أكثر من ضعفي عدد الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور التسعة السابقة.

هذه الانتهاكات الـ227 التي شهدها الربع الأخير من عام 2023، منها 118 حالة انتهاك "حجب حقوق مالية"، ما يعني أن 51.98% من الانتهاكات التي شهدتها الشهور الثلاث تتعلّق بالحقوق الاقتصادية. ومنها 66 حالة انتهاك "فصل تعسفي" وهي أيضا مرتبطة بالحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام.

كذلك تخبرنا الانتهاكات الموثقة خلال الفصل الرابع من العام، أن 195 حالة انتهاك وقعت أحداثها في نطاق محافظة الجيزة، في حين شهدت محافظة القاهرة وقوع 24 حالة انتهاك، وهو ما يعني أن 96.5 من الانتهاكات التي تم رصدها خلال الشهور الثلاث (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) جرت أحداثها في نطاق القاهرة الكبرى.

تكشف كذلك الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة محل الاهتمام، أن الصحفيين والإعلاميين الذكور كانوا أكثر تضررا، حيث وقع بحقهم 137 انتهاكًا، مقابل 81 انتهاكًا وقع بحق صحفيات وإعلاميات. أما من حيث التخصصات الأكثر تعرضًا للانتهاكات، جاءت فئة محرر صحفي في المقدمة، بواقع 185 انتهاكًا، وهو ما نسبته 81.5% من إجمالي الانتهاكات. وأخيرًا وفقا لما تم توثيقه فقد كانت المؤسسات الصحفية نفسها هي الأكثر انخراطًا في إيقاع الانتهاكات بحق صحفييها، بواقع 185 انتهاكًا كان مرتكبها ينتمون لإدارات مؤسسات صحفية.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، صدور 188 نشاطًا عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. هذه الصادرات تراوحت بين فعاليات وأنشطة وخطابات وتصريحات. توزعت كالتي: 72 نشاطًا خلال شهر أكتوبر، في حين شهد شهر نوفمبر 50 نشاطًا، فيمَا شهد شهر ديسمبر 66 نشاطًا.

كما توزعت هذه النشاطات تَبعًا لِـ القائمين بها كالتالي: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام 25 نشاطًا، الهيئة الوطنية للصحافة 20 نشاطًا، الهيئة الوطنية للإعلام 19 نشاطًا، نِقابة الصحفيين 97 نشاطًا، وأخيرًا نِقابة الإعلاميين 24 نشاطًا. وهو ما يعني أن 51.6% من إجمالي النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفصل الأخير من العام، خرج من أروقة نِقابة الصحفيين؛ وهو ما يكشف الدور الكبير والنشيط الذي يلعبه مجلس النِّقابة الحالي، في الفترة الأخيرة.

كما تخبرنا هذه البيانات، أنه إذا ما استثنينا نِقابة الصحفيين، نجد هناك تقارب بين الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من حيث الجهد المبذول من هذه الكيانات.

تأسيسًا على ما سبق، ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يضم القسم الأول منه العرض البياني للانتهاكات التي استطاعت المؤسسة توثيقها خلال الربع الثاني من عام 2023، في حين يتناول القسم الثاني أهم قرارات الهيئات والمؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال هذا الربع من العام، وأخيرًا يعرض القسم الثالث أبرز الأحداث الهامة في مِلَفّ الصِّحافة والإعلام خلال هذا الربع من العام.

المنهجية

يستند المرصد المصري للصحافة والإعلام، في رصد وتوثيق وتصنيف الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، إلى منهجية صارمة، طورها خلال أكثر من 10 سنوات، من العمل على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر. نستعرض في هذا الجزء هذه المنهجية وأهم مفاصلها. سيأتي تناولنا للمنهجية في 3 عناوين؛ الأول: منهجية الرصد، الثاني: منهجية التوثيق، الثالثة: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة.

أولًا: منهجية الرصد بالمؤسسة

تستند عملية الرصد لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام على مصدرين رئيسيين، هما:

1 - ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع المواد والأدلة وما إلى ذلك.

2 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الاعلام.

3- ما يرصده محاميو المرصد، أو يرد إلى وحدة الدعم والمساندة القانونية بالمؤسسة، خلال تواجدهم الميداني يوميًا إلى جانب الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في المؤسسات القضائية والشرطية.

صحفيون/ات ميدانيون/ات متعاونون/ات مع المرصد، يمدونه بكل ما يصل أيديهم/ن من بيانات بخصوص أية انتهاكات جديدة تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ثانياً:منهجية التوثيق:

التوثيق هي العملية المكملة لعملية الرصد، ويلتزم المرصد المصري للصحافة والإعلام بمسارين للتوثيق، المسار الأول، التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية.

المسار الثاني، التوثيق غير المباشر: في حالة تعذر التواصل المباشر مع ضحايا الانتهاكات أو مع ذويهم/ن، ويصعب الحصول على مستندات رسمية تثبت وتؤكد وقوع الانتهاك، عندها يتم اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ثالثًا: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة:

يجيب هذا الجزء على سؤال، ما المعيار الذي يستند إليه المرصد في توصيف حدث ما باعتباره انتهاك، في هذا الإطار، يستند فريق المرصد إلى عدد من الأساسيات والقواعد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات.

يستلزم بداية أن نشير إلى أن **حالة انتهاك:** هي كل تعدٍ أو خرق أو تدنيس بِما لا يَسْمَحُ بِهِ القانُونُ والآدابُ والأعْرافُ، بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، في مكان معين وزمان محدد. ويتم تمييز الانتهاك بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك). نشير كذلك إلى أن **الصحفي/ة الإعلامي/ة الو اقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي من خلال عضوية نِقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل، أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

تصنيف الانتهاكات:

أولا: تصنف الانتهاكات من حيث عدد ضحاياها؛ إلى انتهاك فردي بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، وانتهاك جماعي في حال حدوث الانتهاك بحق مؤسسة صحفية ككل، أو بحق مجموعة من الصحفيين نجهل أعيانهم كأفراد.

ثانيًا: تصنف الانتهاكات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). فيمَا يلي عرضًا لهذه الأنواع من الأضرار:

(1) أضرار جسدية:

- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة الإعلامي/ة في أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

(2) أضرار معنوية:

- قبض : عملية القبض على صحفي/ة إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

- احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة الإعلامي/ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

-استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة الإعلامي/ة لمدة زمنية قصيرة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده بـ "الكلابشات" المخصصة لذلك، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

- التعدي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز في أثناء حبس الصحفي/ة الإعلامي/ة.

- أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات إعلاميين/ات في قضايا تتعلق بعملهم/ن المهني.

-تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات إعلاميين/ات داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية، أو دون قرار إداري (وتكون حِيْنئذٍ مسجلة بمنع دخول البلاد).

(3) أضرار مهنية:

- منع التغطية الصحفية: تشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بصرف النظر عن عدد الصحفيين/ات الإعلاميين/ات المتضررين/ات، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/ة إعلامي/ة على حِدَةٍ.

- منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر، أو بث أو إذاعة أخبار، أو مقالات، أو برامج، أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة، أو مكتوبة أو مرئية.

-قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيمَا يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- مصادرة جريدة: تشمل وقائع مصادرة أعداد الصحف وفرمها.

- اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي، أو مؤسسة إعلامية، أو نِقابة الصحفيين.

- منع من دخول النِّقابة تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النِّقابة.

- منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره/ا أو تسجيله/ا أو كتابته/ا، وذلك دون رغبته/ا.

- الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب/ة العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد، أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/ة، أو الإعلامي/ة العامل/ة.

- إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

(4) أضرار إدارية:

-إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي/اة داخل نِقابة الصحفيين، أو فيمَا يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

(5) أضرار مادية:

-إتلاف أو حرق مُعِدَّات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المُعِدَّات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

- الاستلاء على مُعِدَّات صحفية: تشمل حالات التحفظ على مُعِدَّات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة في أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

-فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الرابع من العام 2023

يتناول هذا المحور الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي وقعت خلال الربع الرابع من عام 2023، ما يسهم في فهم منطقها و أنماطها وخلفياتها ومحفزاتها، وما يساعد في كشف طرق معالجتها والتقليل من احتمالات حدوثها، ومعالجة محفزاتها ومسبباتها. وعليه يتناول المحور عشرة أبعاد للانتهاكات محل الاهتمام؛ وهي: تصنيف الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي للشخص الواقع عليه الانتهاك، من حيث نوع الانتهاك نفسه، ومن حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، ومن حيث درجة توثيق الانتهاك، ومن حيث تخصص الشخص الواقع عليه الانتهاك، ومن حيث جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك، وأخيرًا من حيث جهة عمل القائم بالانتهاك.

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع عليه الانتهاك :

مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، من حيث النوع الاجتماعي للشخص الواقع عليه الانتهاك، يخبرنا أن 137 انتهاكًا وقعت بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بنسبة 60.4% من إجمالي الانتهاكات التي شهدتها الفترة محل الاهتمام.

كذلك تخبرنا تلك الفترة أن الصحفيات والإعلاميات وقع بحقهن 81 انتهاكًا خلال الفترة محل الاهتمام، وهو ما نسبته 35.7% من إجمالي الانتهاكات، وهو ما يعني أن أكثر من ثلث الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور الثلاث حدثت بحق سيدات. بقى أن نشير أن الفترة نفسها شهدت وقوع 6 انتهاكات بحق مجموعات كاملة تضم صحفيين وصحفيات، كما شهدت 3 انتهاكات طالت مؤسسات صحفية كاملة بكل فرق العمل فيها.

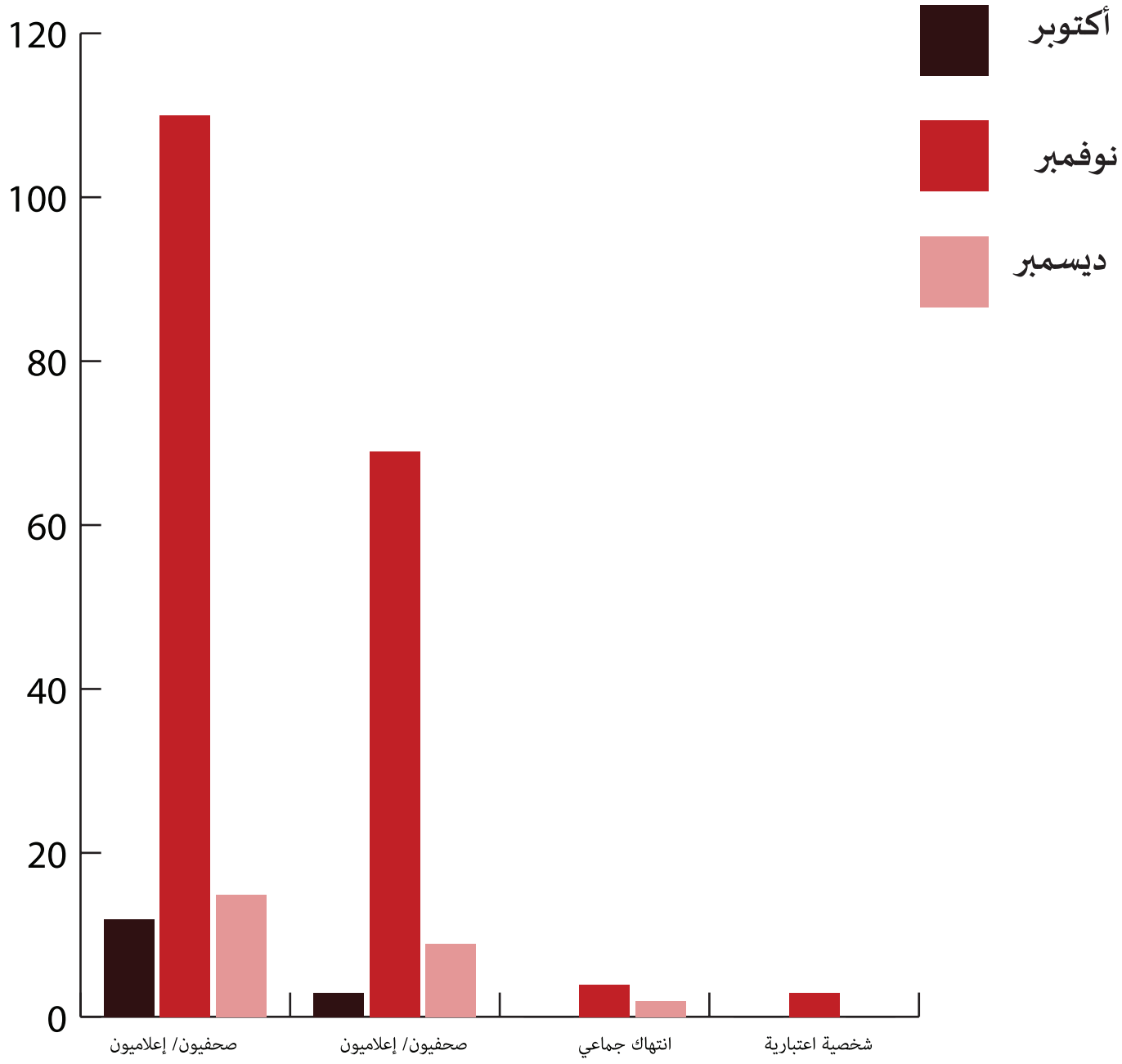

شكل (1) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

2-توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

حليل الانتهاكات التي شهدتها الفترة محل الاهتمام، وفق معيار نوع الانتهاك، يخبرنا أن هناك 118 انتهاكًا حجب حقوق مالية، وهو ما نسبته 51.98 % من إجمالي الانتهاكات، وأن هناك 66 انتهاكًا فصل تعسفي، وهو ما نسبته 29.1% من مجمل الانتهاكات، يليهم انتهاك منع التغطية الإعلامية تكرر حدوثه 16 مرة خلال الشهور الثلاث، وهو ما نسبته 7.1% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، تكرر حدوثه 12 مرة، وهو ما نسبته 4.3% من إجمالي الانتهاكات. ما بقي من انتهاكات وقعت خلال (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) تراوح وقوعها بين مرة واحدة وثلاث مرات، هذه الانتهاكات هي: سب وقذف (1)، التعرض للضرب (2)، حجب منصة رقمية (3)، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي (2)، اختراق منصة رقمية (1)، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي (2)، استيقاف / احتجاز غير قانوني (2)، تعامل / تحدث غير لائق (1)، منع دخول مؤسسة إعلامية (1).

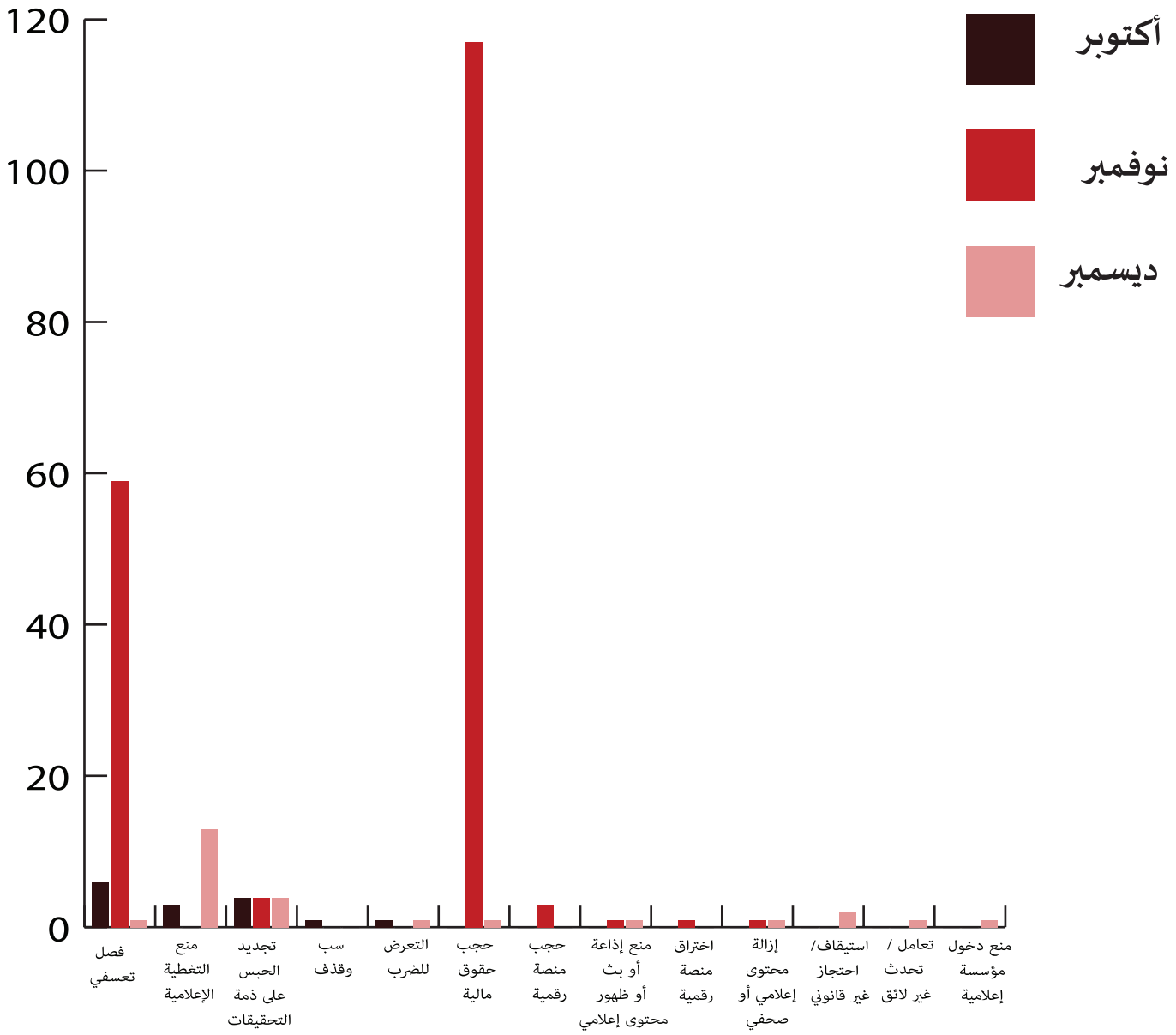

شكل (2) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

3 -توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور الثلاثة محل الاهتمام في التقرير الفصلي الرابع، من زاوية توزيعها الجغرافي، يخبرنا أن محافظة الجيزة كانت صاحبة النصيب الأكبر من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت في حيزها الجغرافي، حيث شهدت منفردة وقوع 195 انتهاكًا، وهو ما نسبته 85.9% من إجمالي الانتهاكات، وهي نسبة شديدة الارتفاع، يليها من حيث العدد محافظة القاهرة والتي شهدت وقوع 24 انتهاكًا خلال نفس الفترة، وهو ما نسبته 10.6% من إجمالي الانتهاكات، ما يعني أن المحافظتين وحدهما شهدتا وقوع 96.5% من إجمالي الانتهاكات، ما يعني أن باقي محافظات الجمهورية فيما رصدنا شهدت وقوع 3.5% من إجمالي الانتهاكات، وهي نسبة متدنية للغاية مقارنة بالقاهرة والجيزة، وهو ما يدلل على تركز العمل الصحفي والإعلامي في القاهرة الكبرى.

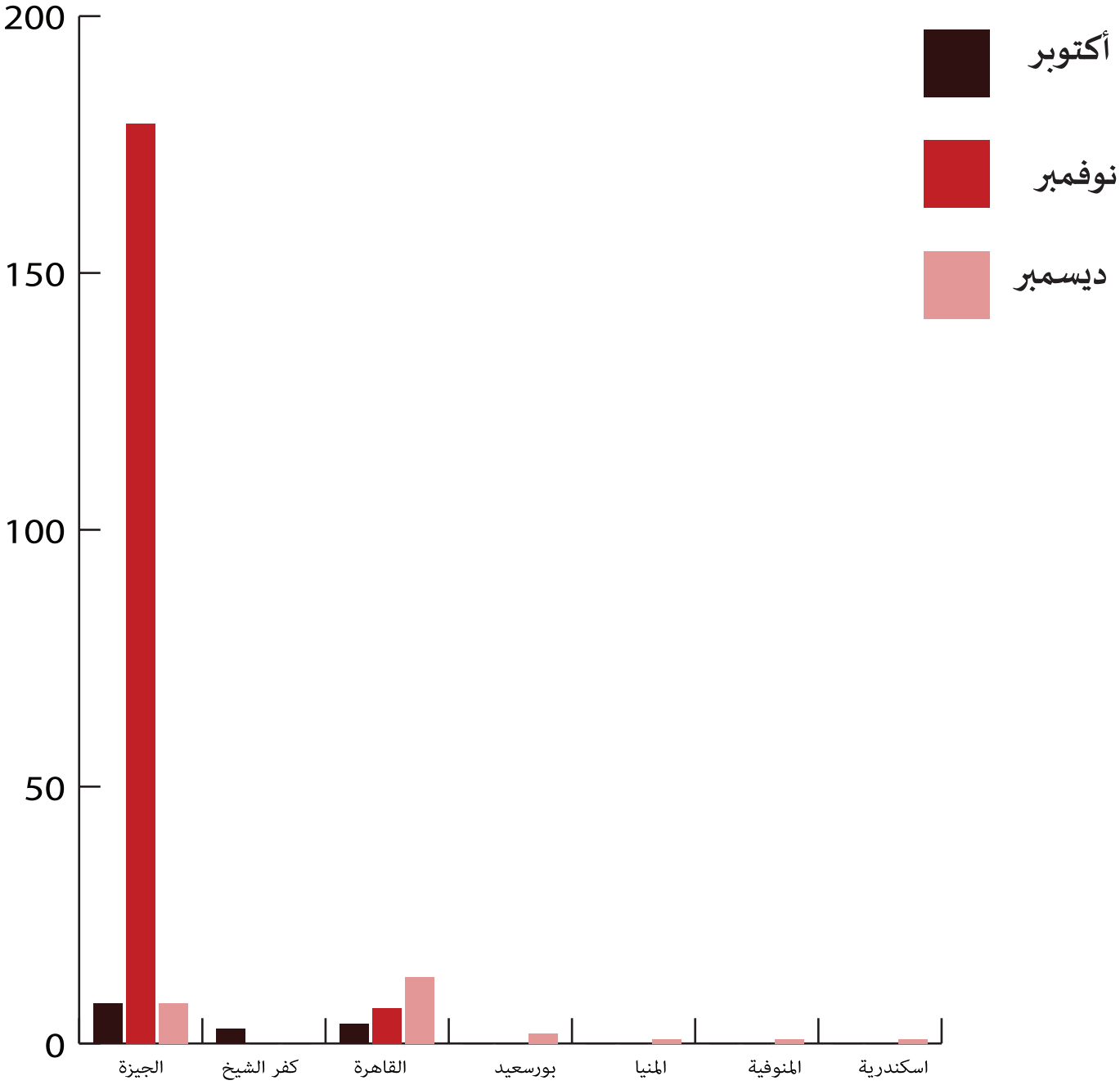

شكل (3) - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

4 -توزيع الانتهاكات وفقاً لدرجة التوثيق :

تصنيف الانتهاكات التي شهدتها شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، من زاوية درجة موثوقيتها، يخبرنا أن الانتهاكات الـ 227 التي شهدتها تلك الفترة تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر التواصل مع الصحفيين/ات الواقع عليهم/ن الانتهاك أو أحد ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن، وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية. فيما لم يتم توثيق أية انتهاكات بطريقة غير مباشرة.

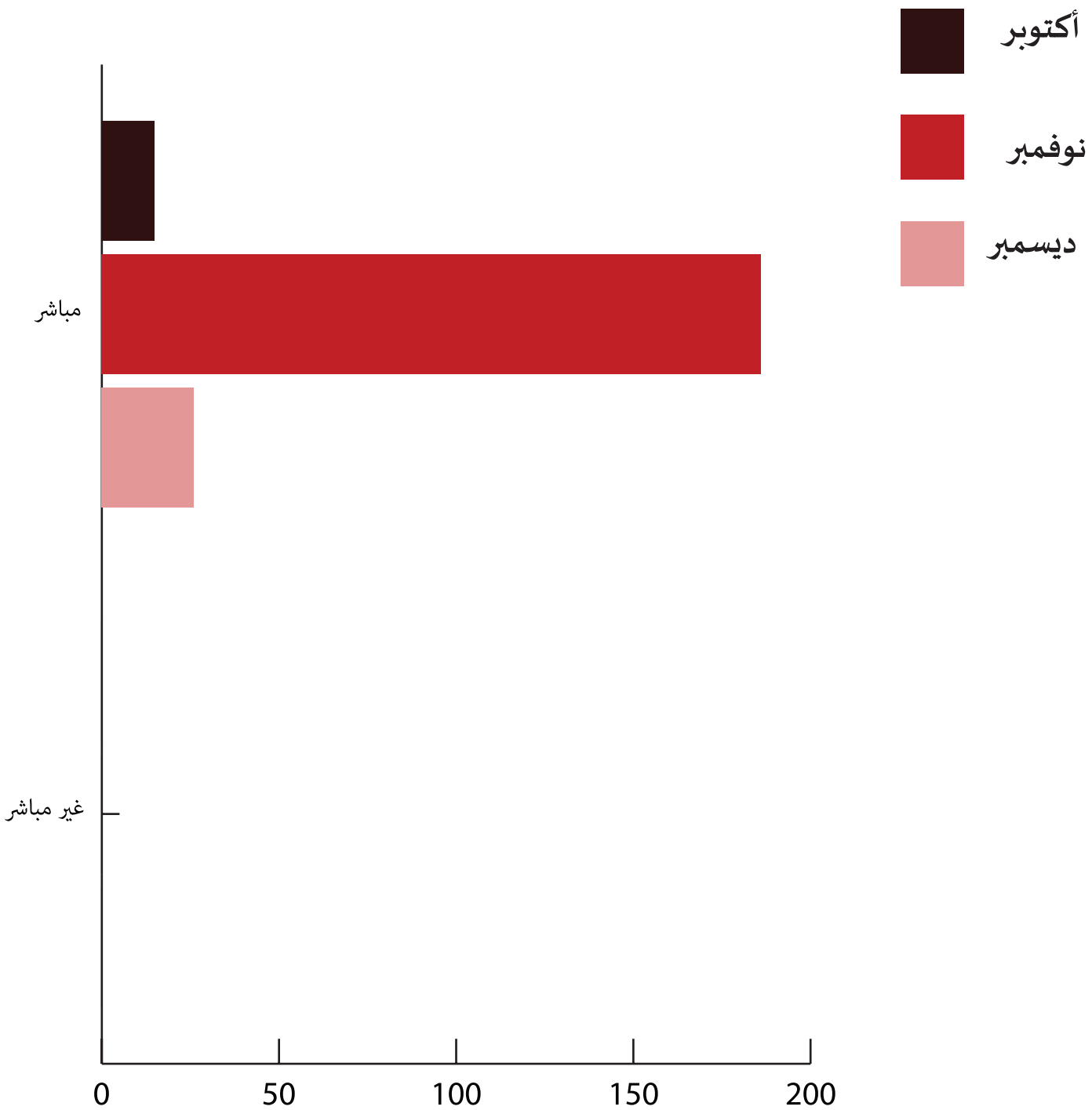

شكل (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق

5 -توزيع الانتهاكات وفقاً لتخصص الضحية :

توزيع الانتهاكات الموثقة خلال الفترة التي يتناولها التقرير، من زاوية التخصصات الدقيقة لضحايا هذه الانتهاكات، يخبرنا أن أن فئة محرر هي أكثر الفئات كانت عرضة للانتهاكات، إذ وقع بحقها 185 انتهاكًا، وهو ما نسبته 66.8% من إجمالي الانتهاكات. يليها فئة مراسل التي طالها 24 انتهاكًا، وهو ما نسبته 10.6%. باق الفئات انتهاك وحيد، فئة معد SEO التي طالتها انتهاكات خلال الفترة نفسها كانت: فئة مترجم (2) انتهاك، فئة أخصائي برامج (2) انتهاك، فئة كاتب (5) انتهاكات، فئة رئيس تحرير انتهاك وحيد، بقي هناك (7) انتهاكات طالت جماعة أو مؤسسة صحفية لذلك هي غير محددة التخصصات. هذه البيانات تخبرنا أن فئتي محرر ومراسل طالتهم مترجم،) 77.4% من إجمالي الانتهاكات الموثقة خلال الشهور الثلاث، في حين أن الفئات الستة المتبقية طالتهم مجتمعين 18 انتهاكًا، وهو ما (معد برامج، كاتب، رئيس تحرير، غير محدد التخصص ،SEO اختصاصي نسبته 7.9% من إجمالي الانتهاكات.

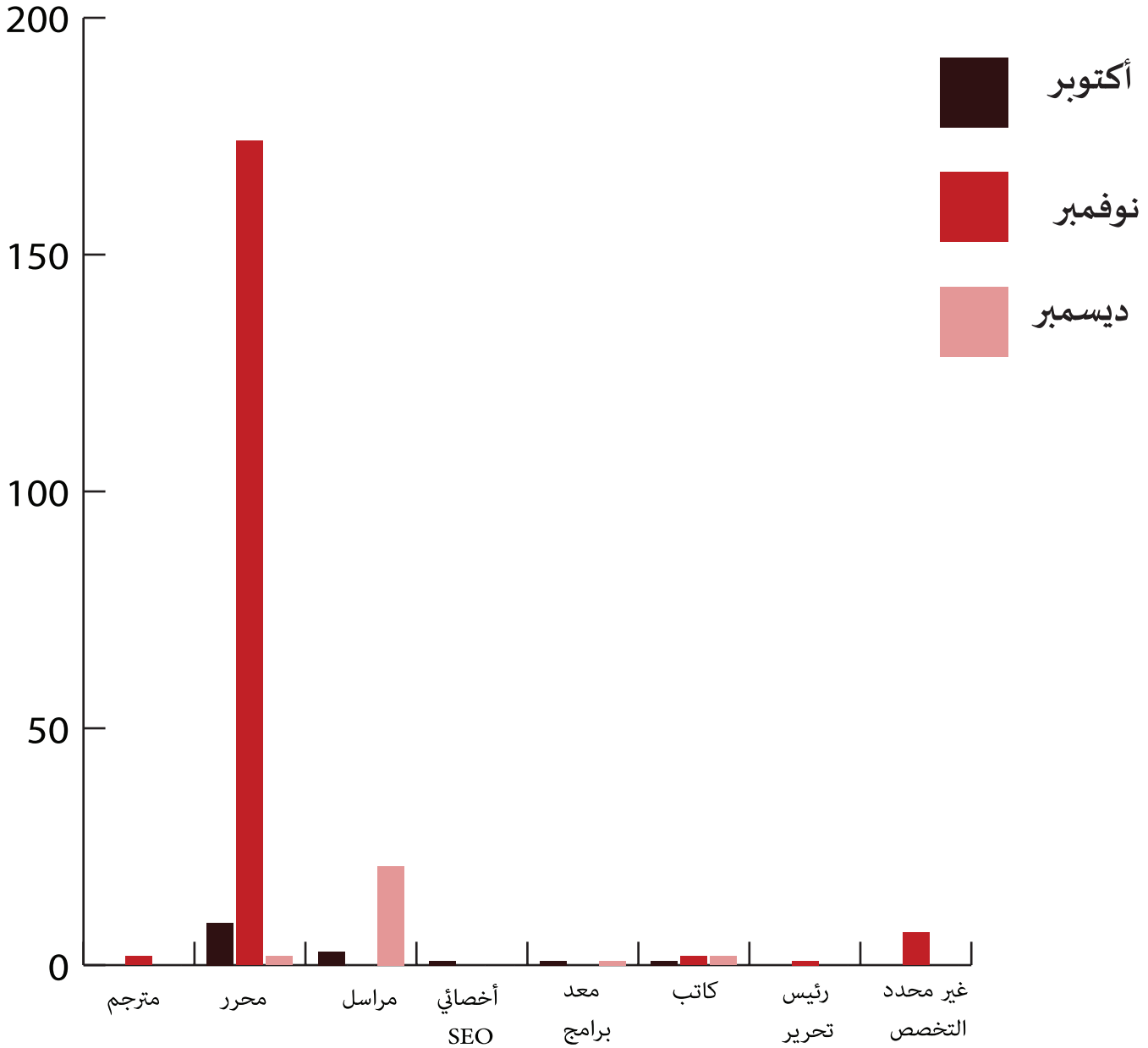

شكل (5) - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

6 -توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

النظر للانتهاكات التي تم توثيقها خلال الربع الأخير للعام 2023، وفقا لنوع جهة عمل الضحية إن كانت مرئية أو رقمية أو مطبوعة صحفية، يخبرنا، أن 204 انتهاك، بنسبة 73.6% من إجمالي الانتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات يعملون في مطبوعات صحفية، وأن هناك 16 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات يعملون بوسائل إعلام رقمية، وهو ما نسبته 7% من إجمالي الانتهاكات، يبقى هناك 7 انتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات يعملون بوسائل إعلام مرئية، وهو ما نسبته 3.1% من إجمالي الانتهاكات.

ذلك يعني بشكل واضح أن صحفيي الصحف الورقية كانوا الأكثر تضررا خلال تلك الفترة، يليهم العاملين/ات في وسائل إعلام رقمية، وأخيرًا العاملين/ات في وسائل إعلام مرئية كانوا الفئة الأقل تضررا. مع الإشارة أن هذه الإصدارات الورقية التي طالت العاملين/ات فيها 73.6% من إجمالي الانتهاكات لها أيضا إصدارات رقمية.

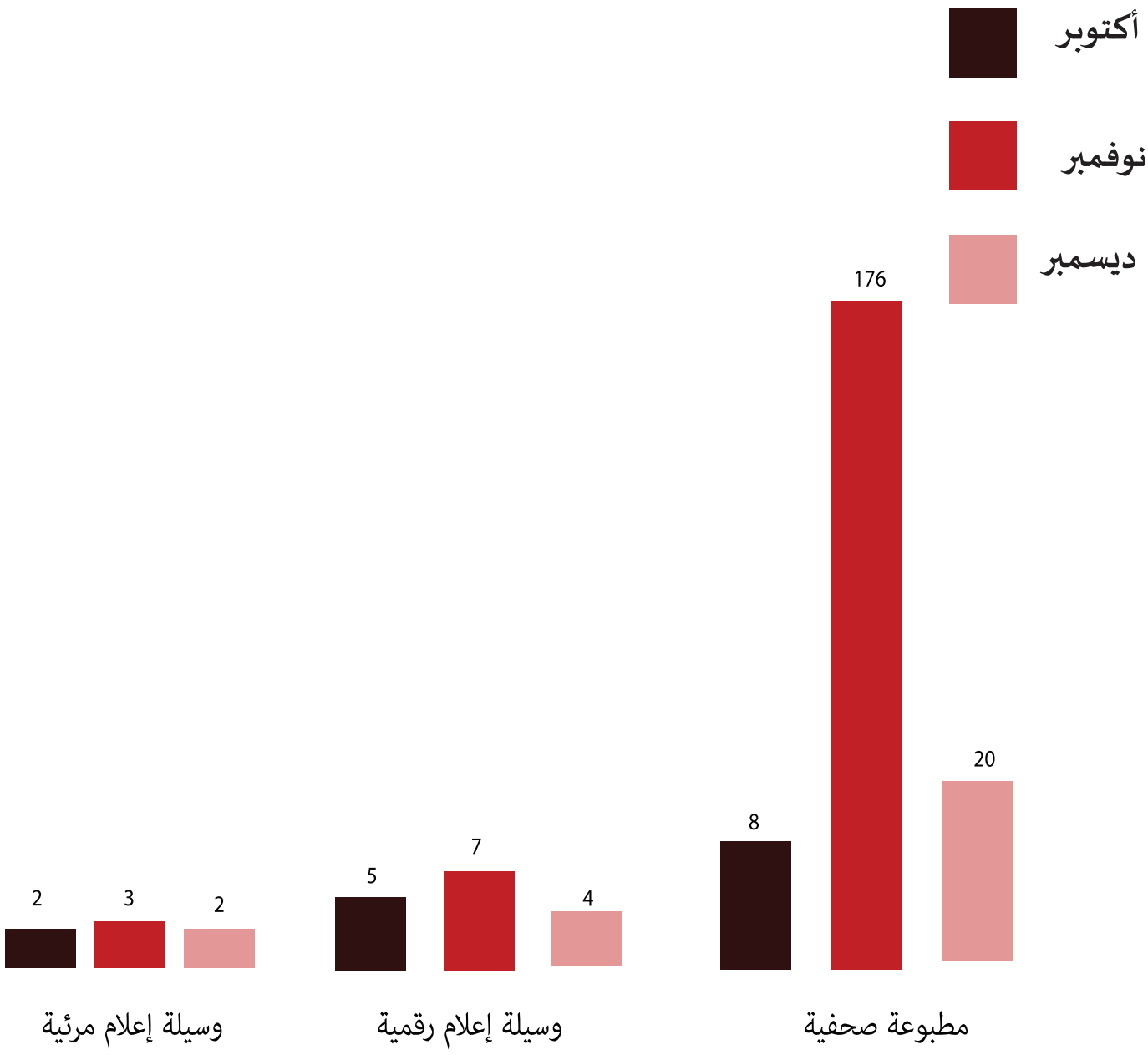

شكل (6) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

7 -توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

مقاربة الانتهاكات الموثقة خلال الشهور الثلاث، من زاوية ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك، يخبرنا أن 221 انتهاكًا طال عاملين/ات في وسائل إعلام مملوكة للقطاع الخاص، ما يعني أن 97.4% من إجمالي الانتهاكات تقع بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات عاملين/ات بالقطاع الخاص. في حين أن هناك 6 انتهاكات وقعت بحق عاملين/ات في وسائل إعلام مملوكة لجهات أجنبية، وهو ما نسبته 2.6% من إجمالي الانتهاكات، في حين لم يتم رصد انتهاكات بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات يعملون/ات في مؤسسات صحفية وإعلامية قومية.

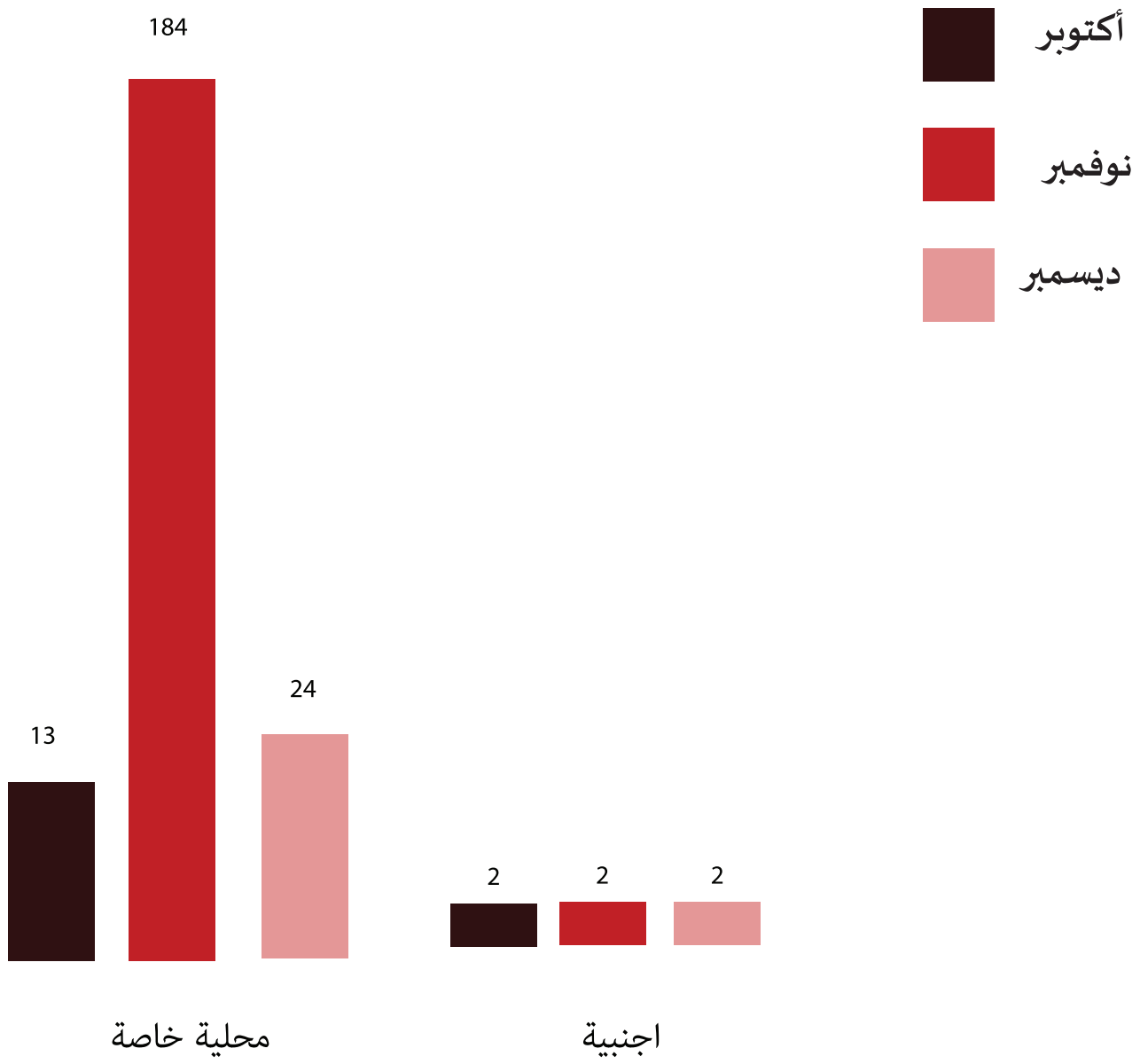

شكل (7) توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاكات

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

المتغير الأخير الذي نستخدمه في تحليل الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الرابع من عام 2023، هو جهة عمل القائم بالانتهاك، وهو يكشف أن 185 انتهاكًا ارتكبها عاملين/ات في مؤسسات صحفية، وهو ما نسبته 81.5% من إجمالي الانتهاكات، وهي نسبة عالية للغاية، وتكشف عن الوضع الاقتصادي الصعب للمؤسسات الصحفية بشكل خاص، وهي صعوبة عادة ما يدفع ثمنها الصحفيين/ات أنفسهم؛ إذ يتم اقتطاع أجزاء من رواتبهم أو حتى يتم فصلهم تعسفيا.

في المرتبة الثانية تأتي جهات أمنية، حيث ارتكب منتمين لها 22 انتهاك بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وهو ما نسبته 9.7% من إجمالي الانتهاكات. يليهم من حيث الترتيب جهات قضائية حيث ارتكب منتمين لها 12 انتهاك بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، ونسبته 5.3% من إجمالي الانتهاكات. بقي بعد ذلك 5 انتهاكات ارتكبتها مؤسسات رقمية، وعدد 2 انتهاك ارتكبهم مدنيين، وأخيرًا انتهاك وحيد ارتكبته إحدى الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

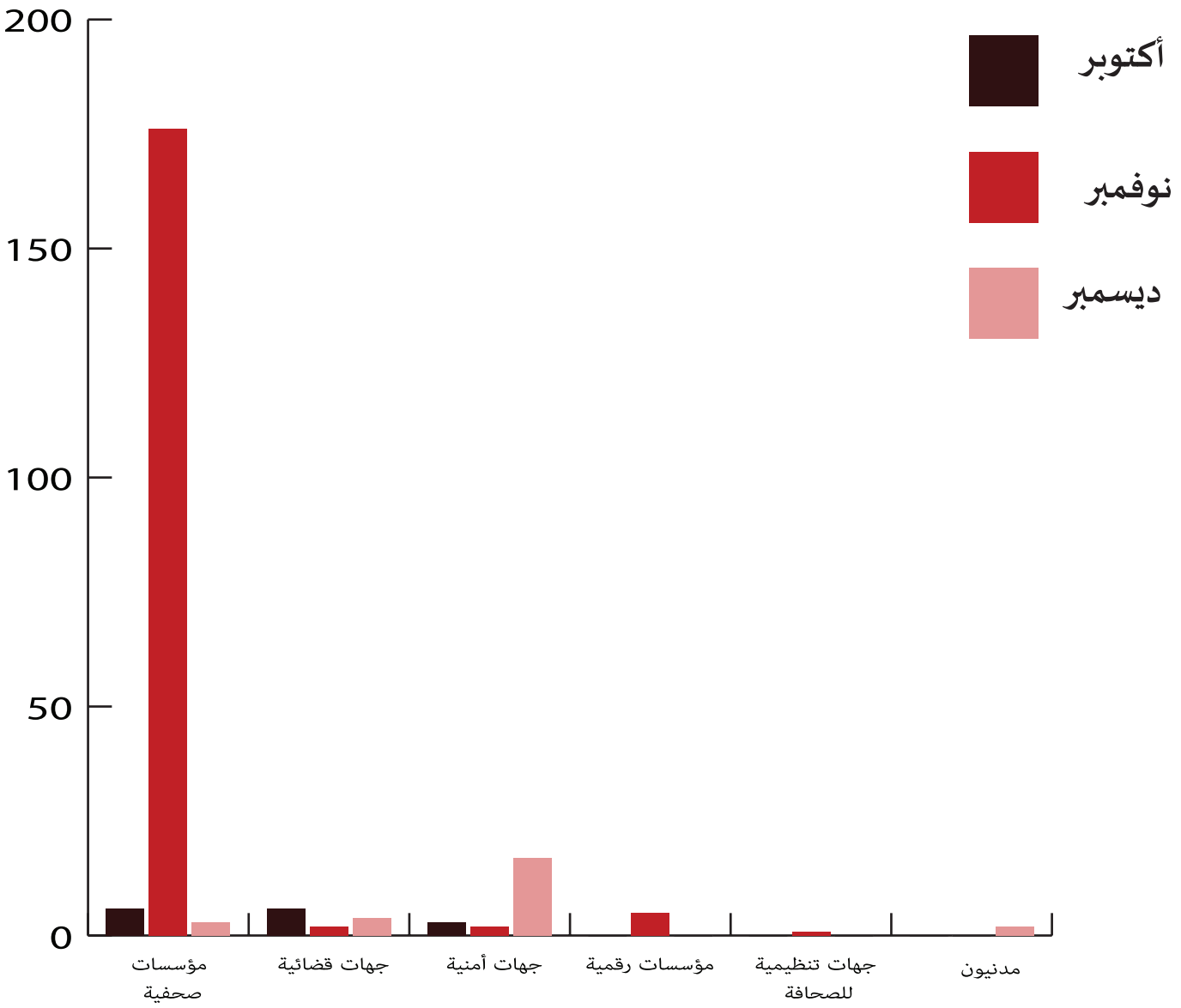

شكل (8) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي الربع الأخير من عام 2023

في المحور الثاني من التقرير ربع السنوي نقف على أهم الأنشطة والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، سواء كانت نقابات -الصحفيين والإعلاميين- أو كانت جهات رقابية (المجلس الأعلى للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام)، بغرض الوقوف على حجم نشاط هذه المؤسسات، واتجاهاتها، وأهم القضايا التي شغلتها.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2023، رصدت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للصحافة والإعلام صدور 188 نشاطًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. هذه النشاطات توزعت كالتالي: شهر أكتوبر 72 نشاطًا، شهر نوفمبر 50، شهر ديسمبر 66.

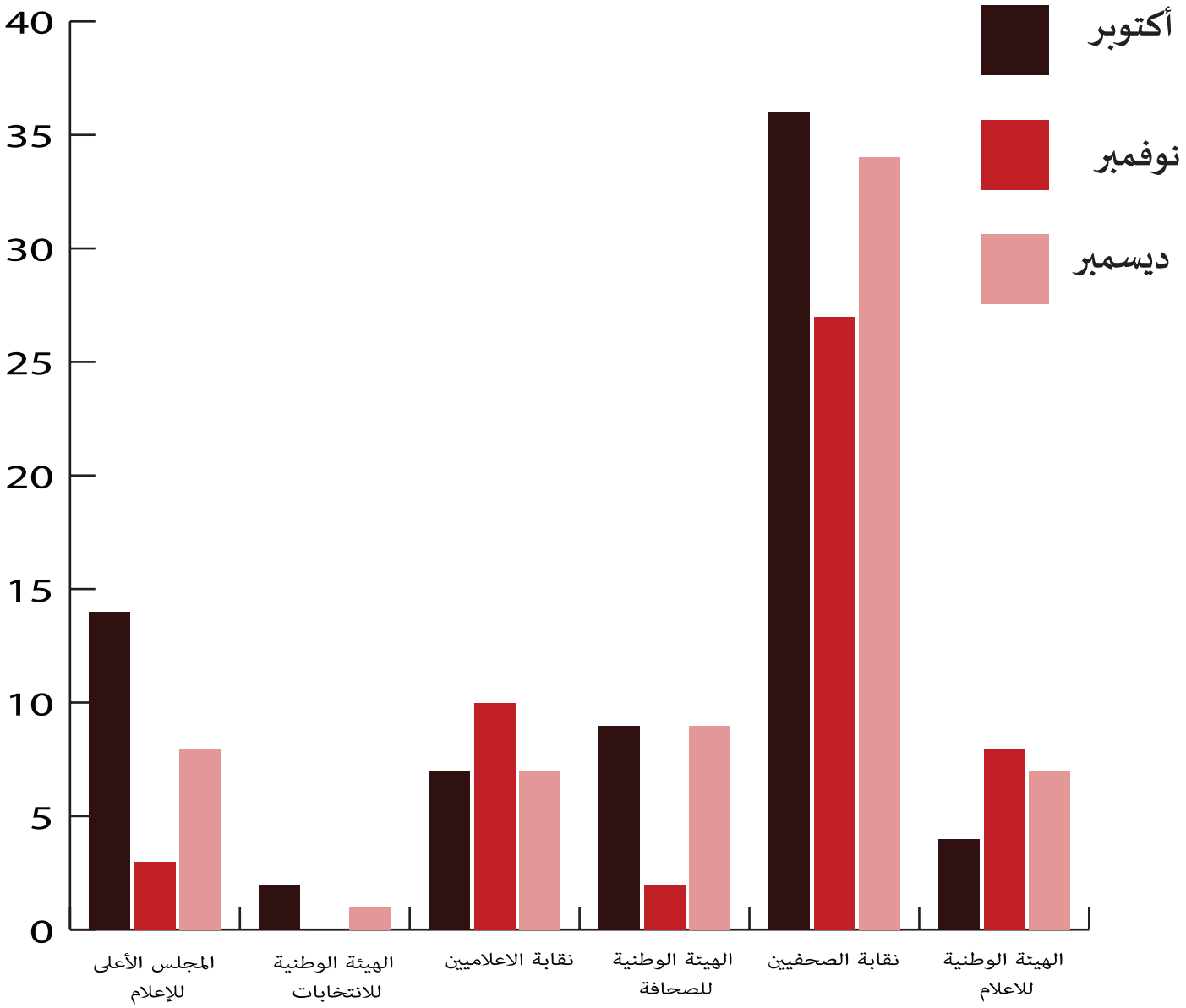

هذه الصادرات توزعت تبعًا لِـ للجهات الصادرة عنها بالشكل التالي: المجلس الأعلى للإعلام 25 نشاطًا، بنسبة 13.3% من إجمالي النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. يليها الهيئة الوطنية للصحافة، وصدر عنها 20 نشاطًا، وهو ما نسبته 10.6% من إجمالي النشاطات التي تم رصدها، يأتي بعدها الهيئة الوطنية للإعلام، وصدر عنها 19 نشاطًا، بنسبة 10.1% من إجمالي النشاطات التي تم رصدها خلال الشهور الثلاث، وهو ما يعني أن الجهات الرقابية أو الحكومية المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي، صدر عنها خلال 3 أشهر ما نسبته 34% من إجمالي النشاطات المرصودة.

في المقابل، نجد أن الجهات النقابية -نقابتي الصحفيين والإعلاميين- صدر عنها خلال الفترة نفسها 121 نشاطًا، وهو ما نسبته 64.4% من إجمالي النشاطات التي تم توثيقها خلال هذه الفترة، وهو ما يدلل على الفروق الكبيرة بين الدور النشيطٌ الذي لعبته المؤسسات النقابية خلال تلك الفترة مقابل الدور الأقل ناشطيه الذي لعبته المؤسسات الرقابية في الفترة نفسها، وهو يسلّط الضوء في الوقت نفسه على الدور النشط الذي تلعبه نقابة الصحفيين، والتي انفردت وحدها بـ 97 نشاطًا جرى توثيقه عنها في تلك الفترة، ما يعني أنها وحدها صدر عنها 51.6% من إجمالي النشاطات الموثقة عن تلك الفترة.

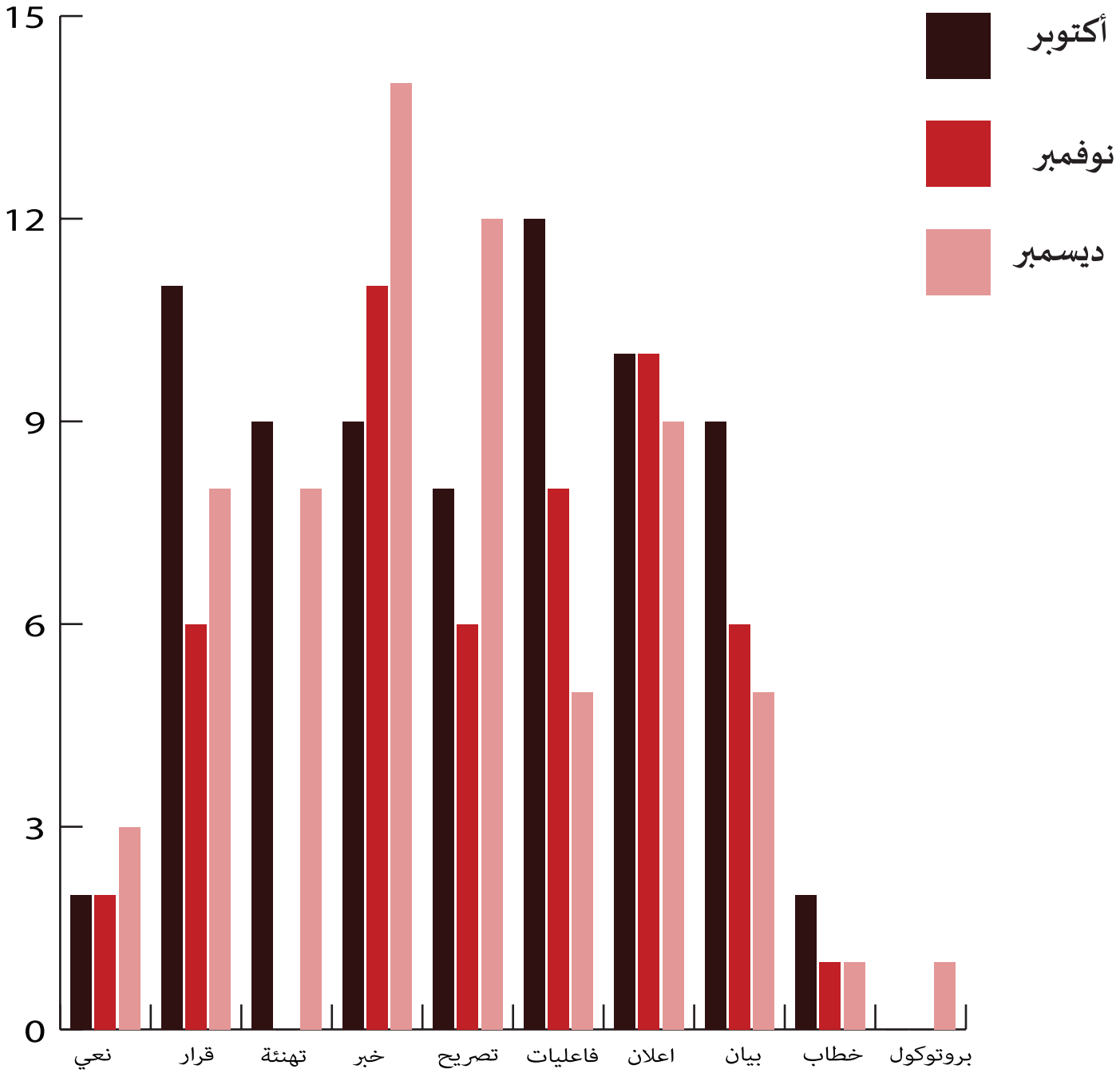

استعراض هذه النشاطات، من حيث نوعيتها، خلال الفترة محل الاهتمام، يخبرنا أن الجهات المعنية بتنظيم المجال الإعلامي في مصر، سواء كانت حكومية أو نقابية، صدر عنها خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، عدد 188 نشاطًا، توزعت كالتالي: عدد 34 خبرًا صادر عن نشاطات لهذه الجهات، وهو ما نسبته 18.1% من إجمالي النشاطات، وعدد 29 إعلانًا صادرًا عن هذه الجهات، وهو ما نسبته 15.4%، وعدد 26 تصريحًا، بنسبة 13.8%، وعدد 25 فعالية نظمتها هذه الجهات، وهو ما نسبته 13.3%، وكذلك عدد 25 قرارًا صادر عن هذه الجهات، وهو ما نسبته أيضا 13.3% من إجمالي النشاطات المرصودة.

كما صدر عن هذه الجهات في ذات الفترة، عدد 20 بيان، بنسبة 10.6% من إجمالي النشاطات، منهم 17 بيانًا صادر عن نِقابة الصحفيين وحدها، وكذلك صدر عدد 17 تهنئة عن هذه الجهات، بنسبة 9% من إجمالي النشاطات، كذلك صدر عن هذه الجهات، عدد 7 نعي، وعدد 4 خطابات، وعدد 1 بروتوكول.

بعد أن استعرضنا بشكل مجمل النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من حيث توزيعها على هذه الجهات، وتصنيفها من حيث نوع هذه النشاطات، نستعرض هنا بشكل تفصيلي أكبر ما صدر عن كل جهة من هذه الجهات على حدة.

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

خلال فترة مدتها ثلاثة أشهر، تمتد خلال شهور أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، صدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام 25 نشاطًا، توزعت كالتالي (عدد 7 تصريحات، عدد 6 تهنئة، 4 قرارات، 3 فاعليات، 2 نعي، 2 خبر، بيان وحيد).

كان من أبرز ما صدر عن المجلس خلال هذه المدة:

1- قرار المجلس الأعلى للإعلام بالتحقيق مع مدى مصر، وعليه قرر المجلس حجب الموقع الإلكتروني "مدى مصر" ورابطة الإلكتروني مدة 6 أشهر، كما قرر المجلس إحالة الموضوع إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه بشأنها.

2- قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إجراء تحقيق فوري مع المسؤولين عن موقع "صحيح مصر" وإحالتهم إلى النائب العام، حال ثبوت المخالفة المنسوبة إليهم، وهي "نشر أخبار كاذبة وإشاعة الفتن بين جموع الناخبين، بقصد تشويه صورة الانتخابات التي تجري وفقًا لأعلى المعايير الإعلامية على المستوى الدولي"، هذا القرار جاء استجابة لشكاوى وصلت الهيئة ذكرت "أن هذا الموقع يقوم بارتكاب كافة المخالفات التي تتنافى مع الأكواد الإعلامية الصادرة عن المجلس، وكذلك المعايير الدولية والمصرية للتغطية الإعلامية للانتخابات".

كان هذا أبرز ما صدر عن المجلس خلال الفترة محل اهتمام، ويتعلق بالشأن الصحفي والإعلامي في مصر، في حين نجد أن كل ما صدر عن المجلس غير ذلك إما تصريحات أو نشاطات تتعلق بالأنشطة الخارجية للمجلس في أفريقيا مثلًا.

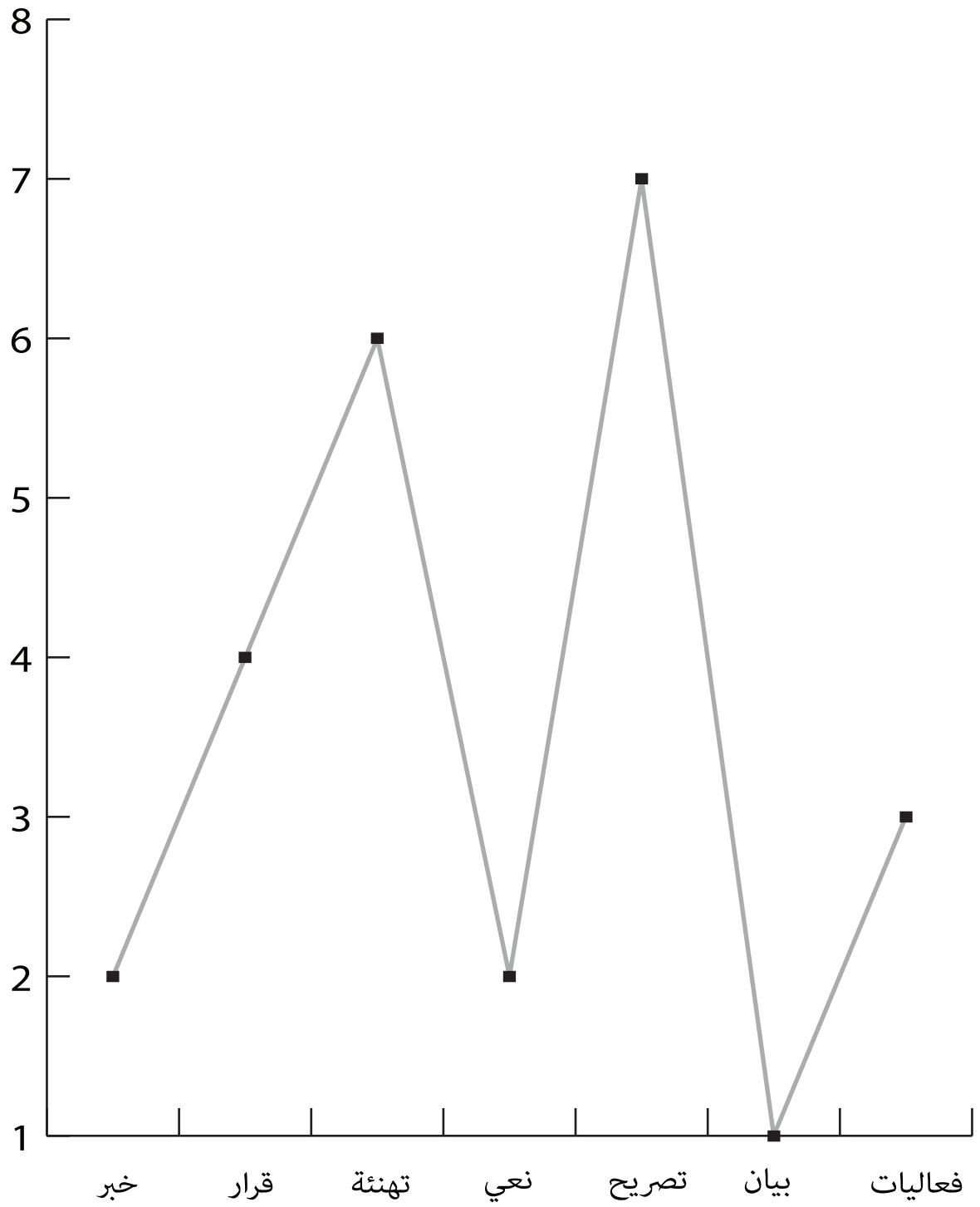

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة

صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير 20 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي (7 قرارات، 4 تصريحات، 3 إعلانات، 3 تهاني، 2 نعي، وبيان وحيد).

أما أهم هذه النشاطات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة، فهي:

1- قرار الهيئة بتكليف رؤساء مجالس الإدارات، ورؤساء تحرير، الإصدارات الورقية، والإلكترونية بالمؤسسات الصحفية القومية، بتشكيلهم الحالي، بتسيير الأعمال اللازمة والضرورية لإدارة المؤسسات والإصدارات الصحفية الإلكترونية مدة ثلاث أشهر. مع تُكليف مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية بتسيير الأعمال اللازمة والضرورية لإدارة المؤسسات.

2- كما صدر عن الهيئة 6 قرارات أخرى كلها تتعلق إما بصرف علاوة أو بدل أو مكافأة نهاية الخدمة.

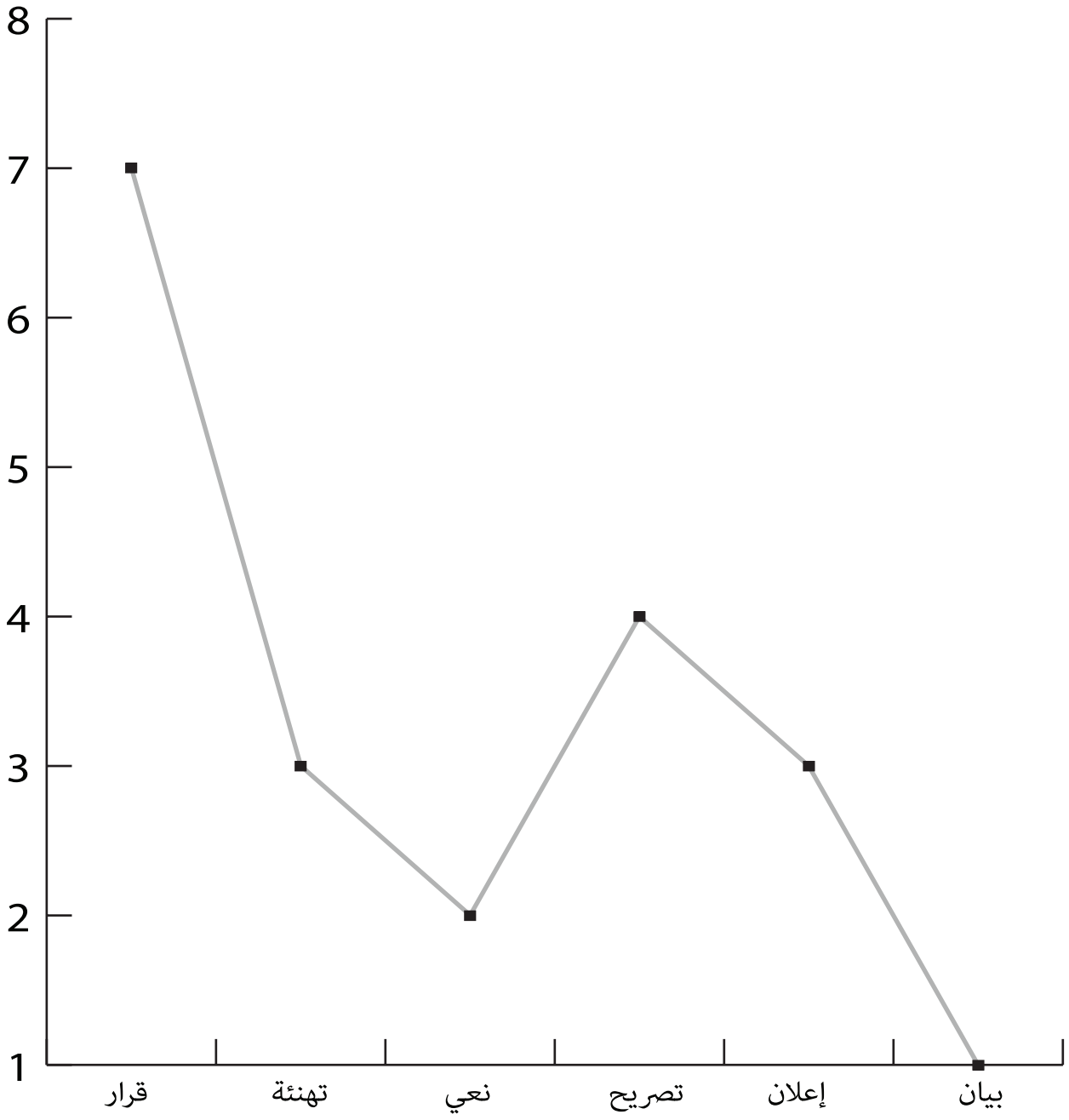

ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام

صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام خلال الفترة التي يتناولها التقرير 19 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت من حيث نوعيتها كالتالي (خبر 5 مرات، قرار 4 مرات، تصريح 4 مرات، تهنئة 3 مرات، 2 فعالية، وبيان وحيد).

هذه الصادرات عن الهيئة كان أبرزما فيها:

1- قرار الهيئة بتشكيل لجنة لرصد ومتابعة الدعاية الإعلامية والإعلانية لانتخابات رئاسة الجمهورية 2024، بقنوات وشبكات الهيئة والمواقع والمنصات الإلكترونية التابعة لها؛ للتأكد من مطابقتها للمعايير والمبادئ والضوابط الإعلامية الموضوعة من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات.

الأنشطة الأخرى الصادرة عن الهيئة إما تتعلق بالترقيات أو تتعلّق بصرف علاوات، أو ترتبط بنشاطات الهيئة التدريبية للجهات المتعاونة معها، مثل الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء.

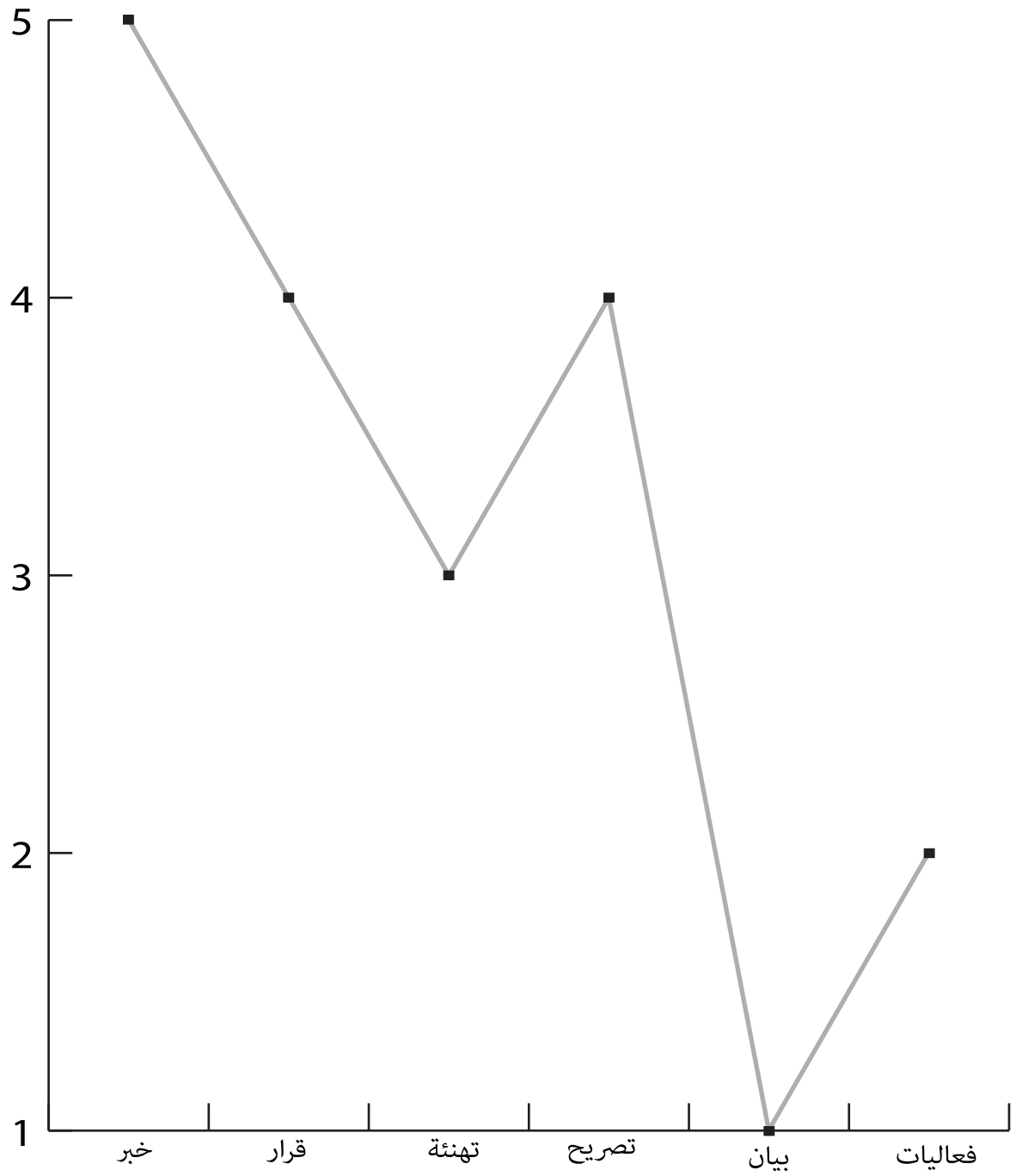

رابعًا: نقابة الصحفيين

خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، صدر عن نِقابة الصحفيين 97 نشاطًا، توزعت كالتالي (عدد 24 إعلانًا، وعدد 22 خبرًا، وعدد 19 فعالية، وعدد 17 بيانًا، وعدد 6 قرارات، وعدد 3 تصريح، وبروتوكول وحيد، وتهنئة وحيدة).

أما عن أبرز النشاطات الصادرة عن النِّقابة كانت كالتالي:

1-في إطار دعم النِّقابة للصحفيين نستشهد بـ (1) إعلان مجلس النِّقابة عن كامل تضامنه مع الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات فى "بى بى سى"، الذين/اللواتي أحيلوا/ن للتحقيق بتهمة الانحياز للشعب الفلسطيني، وطالب المجلس مؤسسة "بى بى سى" بوقف الإجراءات العقابية ضد الزملاء/الزميلات فورًا، وعدّها تمثل انتهاكًا صارخًا للحق فى التعبير، وتتعارض مع كل القيم والقواعد المهنية، وتتنافى مع شرط الضمير، مشددًا على أنه سيقدم كامل الدعم القانوني والنقابي للزملاء/الزميلات. (2) مخاطبة حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، للمطالبة بحل مشاكل الزملاء/الزميلات فى مجلة الإذاعة والتليفزيون من (تعطيل صرف باقى متجمد بدل التدريب والتكنولوجيا، وتعطيل الترقيات، وتأخر صرف مكافأة نهاية الخدمة، وبعض المستحقات المالية لهم). (3) بذل جهود كبيرة في حل مشكلات الصحفيين/ات في الوفد، المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، والمستحقات المتأخرة. (4) إعلان مجلس النِّقابة تضامنه الكامل مطالب الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات فى كل من صحيفة الوفد، ووكالة رويترز للأخبار، فيما يتعلق بتحسين أوضاعهم/ن المادية، وإصلاح هيكل الأجور غير العادل.

2- في إطار جهود النِّقابة لترتيب البيت النقابي من الداخل نشير إلى (1) موافقة مجلس النِّقابة على تشكيل 8 لجان نقابية فرعية فى المحافظات، التى يقل عدد الصحفيين المشتغلين المقيمين بها عن الثلاثين عضوًا، ويزيد على خمسة عشر عضوًا تفعيلًا لنص المادة 61 من قانون نِقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970م. وكان أعلن خالد البلشي نقيب الصحفيين أن مجلس النِّقابة سوف يوجه الدعوة خلال الأيام المقبلة للزملاء رؤساء وأعضاء اللجان النقابية الفرعية بالمحافظات التي تم الانتهاء من تشكيلها لوضع خريطة عمل تلك اللجان بما يتوافق مع قانون النِّقابة واللائحة الداخلية. (2) التقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الدولي للصحفيين، وهو ما قوبل بموافقة الاتحاد بإجماع الآراء على الطلب. كانت النِّقابة تقدمت بطلب الانضمام للاتحاد الدولى للصحفيين فى شهر مايو الماضى، وحصلت على الموافقة من حيث المبدأ فى سبتمبر الماضى، قبل أن تحصل على الموافقة النهائية.

وجهود أخرى كثيرة يبذلها مجلس النِّقابة ولجانها المتعددة خدمة للجماعة الصحفية في مصر، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للصحفيين غير النقابيين.

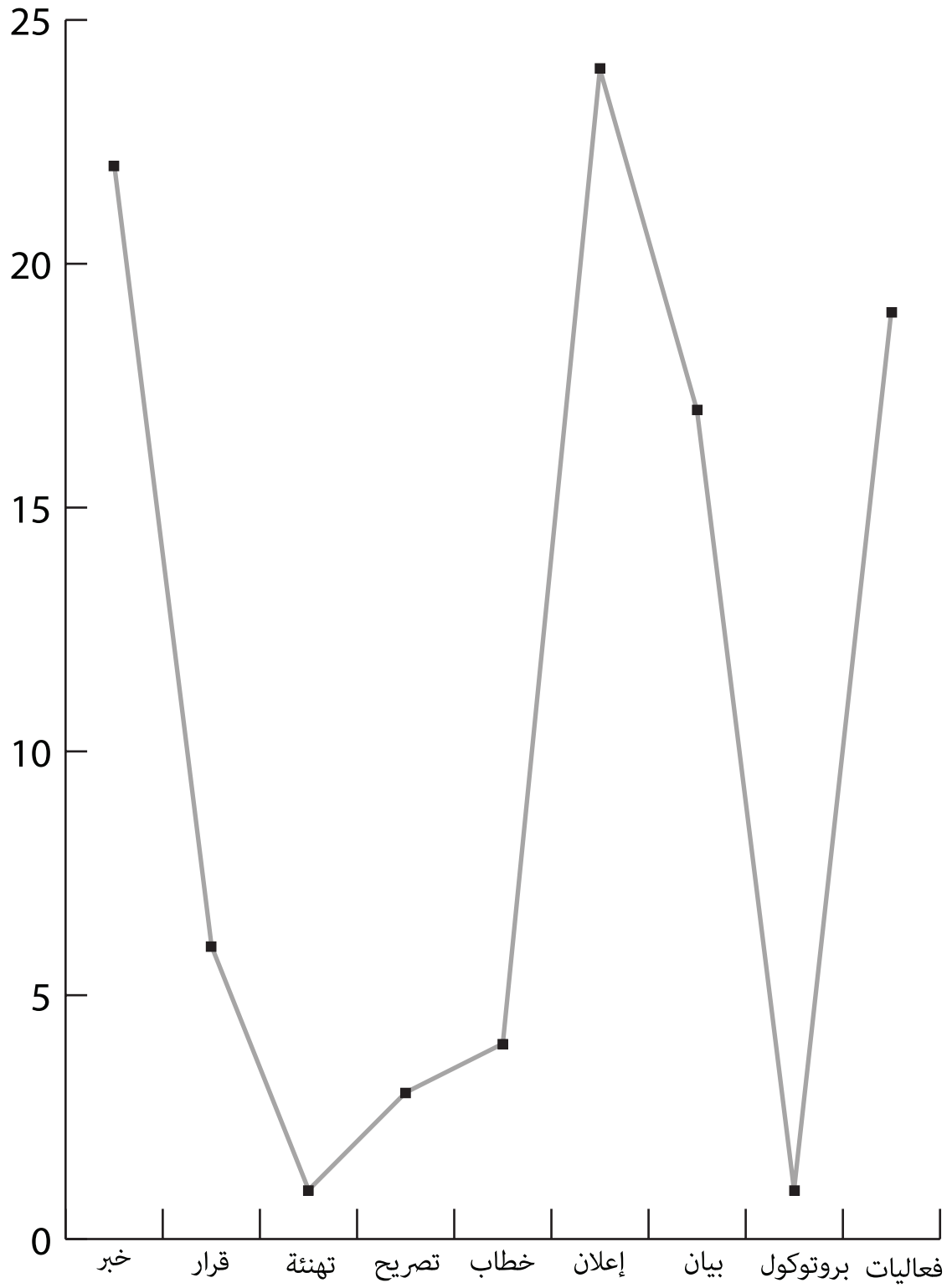
25
20
15
10
5
0
خبر
قرار
تهنئة
تصريح
خطاب
إعلان
بيان
بروتوكول
فعاليات

خامسًا: نِقابة الإعلاميين

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن نِقابة الإعلاميين، 24 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي (عدد 8 تصريح، عدد 5 خبر، عدد 4 تهنئة، عدد 3 نعي، عدد 2 إعلان، وقرار وحيد، كذلك فعالية وحيدة).

أما أبرز ما صدر عن نِقابة الإعلاميين كان:

أصدر نقيب الإعلاميين قرارًا بشأن تشكيل اللجنة العليا لرصد الأداء الإعلامي لتغطية الانتخابات الرئاسية (مصر 2024) برئاسة محجوب سعده، سكرتير عام نِقابة الإعلاميين، واللجنة تختص بالمتابعة ورصد تغطية الوسائل الإعلامية المصرية الرسمية والخاصة المرئية و المسموعة، بالإضافة إلى جانب تقييم أداء الوسائل الإعلامية الأجنبية الناقلة والمهتمة بتغطية الانتخابات الرئاسية المصرية.

كما صدر عن نِقابة الإعلاميين نشاطات هامة أخرى تتعلق بتقديم خَدمات صحية وعلاجية لأعضائها.

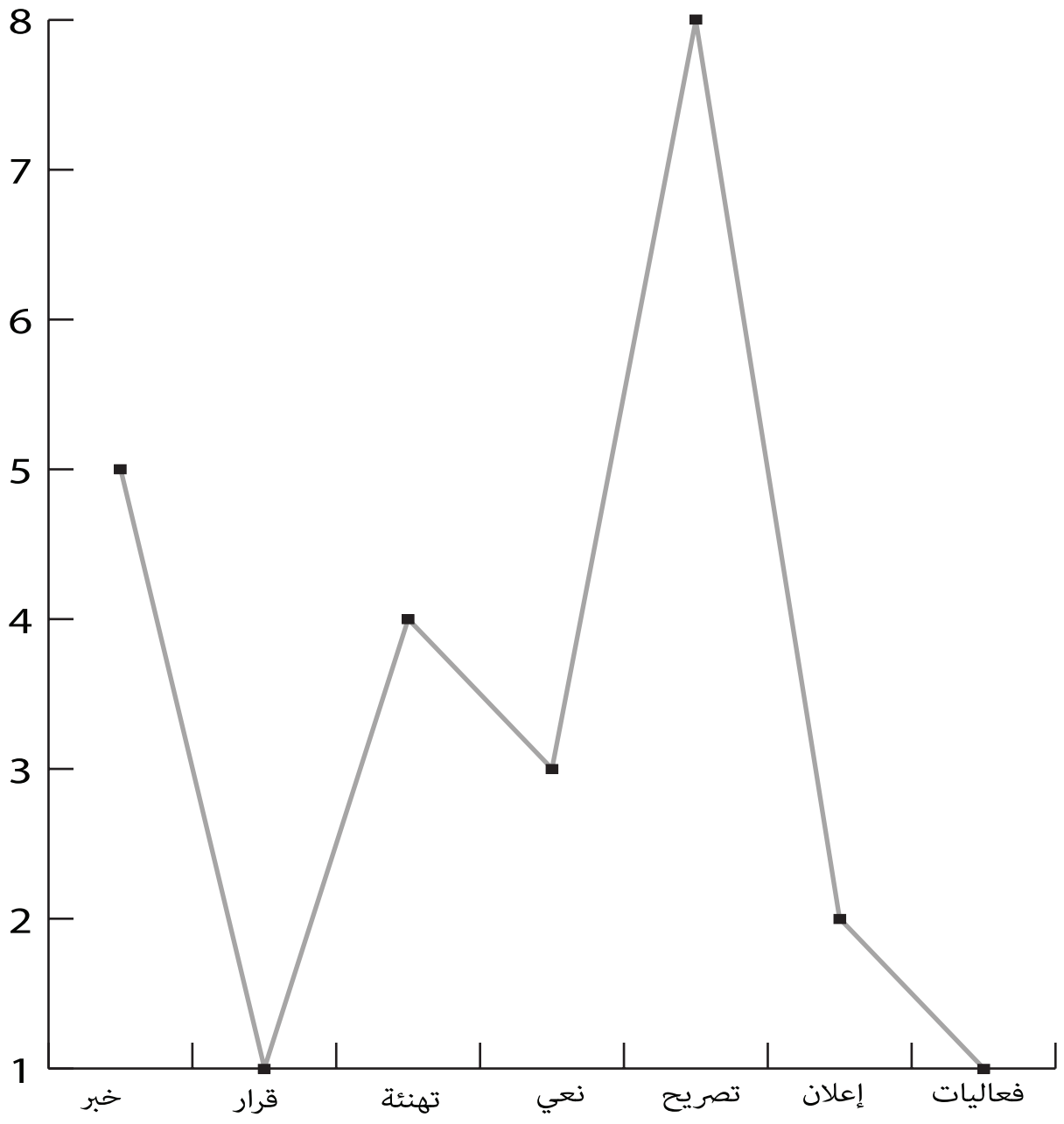

المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأخير من عام 2023

نِقابة الصحفيين بين الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات وحرياتهم/ن والمواءمة مع الواقع وإكراهاته:

يلعب مجلس نِقابة الصحفيين الحالي، الذي جرى انتخابه في نهاية مارس 2023، دور نشط في الدفاع عن الجماعة الصحفية والمطالبة بحقوقها، وفي تقديم الخدْمَات اللازمة لأعضاء النِّقابة. وهو ما يمكن الوقوف عليه باستعراض بسيط للأنشطة التي أطلقها مجلس النِّقابة أو أيًا من لجانه.

يفترض التقرير أن مجلس النِّقابة الحالي بدا حريصًا على بناء عِلاقة قوية ومتزنة مع الحكومة ومع المؤسسات الصحفية، بشكل يكفل للمجلس الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات، دون أن يخلق توترات مع الحكومة أو مع المؤسسات الصحفية، وأن المجلس بتركيبته الحالي نجح إلى حد بعيد في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه باستعراض جهود المجلس في المطالبة بحقوق الصحفيين/ات وفي الدفاع عن مصالحهم/ن ومحاولة تعظيم مكاسبهم/ن، وفي الوقت نفسه الحفاظ على عِلاقة مرنة وتنطوي على تفاهم مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة بعمل النِّقابة ومع المؤسسات الصحفية المتعثرة أو التي تعاملت بشكل سلبي مع صحفييها، وإن كان ذلك لم يمنع النِّقابة من اتخاذ مواقف قوية حيال المؤسسات الصحفية التي ارتكبت مخالفات سافرة بحق صحفييها، وهو ما يمكن أن نقرأه في قرار مجلس النِّقابة الصادر في نوفمبر 2023، بوقف قيد صحفيين جدد من صحف الطريق والمصرية والبوابة نيوز وصوت البلد؛ بسبب تكرار حالات الفصل في هذه الصحف.

أولاً: النقابة بين الصحفيين/ات والمؤسسات الصحفية

نشير هنا إلى حدثين بارزين يشيران إلى ما نود البرهنة عليه، أن نِقابة الصحفيين نجحت في بناء علاقة متوازنة مع المؤسسات الصحفية، بحيث استطاعت أن تدافع عن حقوق الصحفيين/ات، وفي الوقت ذاته دون الدخول في توترات مع المؤسسات الصحفية، **الحدث الأول:** إعلان نقابة الصحفيين تضامنها مع مطالب الصحفيين/ات في صحيفة الوفد، وفي وكالة رويترز للأخبار، فيما يتعلق بتحسين أوضاعهم/ن المادية، وإصلاح هيكل الأجور غير العادل، ودعمها الكامل لكل تحركاتهم/ن للحصول على حقوقهم/ن. حيث دعت مجلس إدارة الوفد للاستجابة لمطالب الزملاء/الزميلات العادلة، التى لا تتعدى تطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي أقرته الدولة وقدره 3500 جنيهًا مع مراعاة سنوات العمل بالجريدة، وكذلك وضع جدول زمني محدد المدة لسداد مستحقات أصحاب المعاشات والتعامل معهم/ن بشكل لائق، وعدم منعهم/ن من دخول المقر، وكذلك صرف كل المستحقات المتأخرة للعاملين بالمؤسسة، وصرف مستحقات صندوق الزمالة. كما أعربت عن دعمها الكامل للخطوات، التى اتخذها الزملاء/الزميلات فى وكالة رويترز ضد هيكل الأجور غير العادل بالوكالة، كما أكد دعمه الكامل للإضراب، الذى دعا له الزملاء:/الزميلات يوم 23 نوفمبر فى محاولتهم/ن للحصول على حقوقهم/ن.

في الوقت نفسه، حرصت النِّقابة على بقاء باب التفاوض مع هذه المؤسسات مفتوح لشهور. سواء في رويترز أو الوفد، مع ترك المجال للمؤسسات الصحفية المتعثرة لتكييف أوضاعها. **الحدث الثاني:** قرار مجلس نقابة الصحفيين بجلسة 7 نوفمبر 2023م، بزيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل لتصبح 3500 جنيهًا، على أن يطبق على العقود الجديدة الصادرة بعد تاريخ هذا القرار، وكذلك تنفيذًا للقرار الصادر من المجلس القومى للأجور برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم 90 لسنة 2023م، الذي نُشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ الإثنين 11 ديسمبر 2023م، الذي دعا إلى رفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص إلى 3500 جنيه على أن يطبق اعتبارًا من 2024/1/1م، محسوبًا على أساس الأجر المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة (1) من قانون العمل، لكن في الوقت ذاته أمهلت المؤسسات الصحفية الوقت اللازم لضبط أوضاعها، حتى تصبح قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه صحفييها.

وفي إطار دعم النقابة للمؤسسات الصحفية نشير إلى المطالب التي رفعتها النِّقابة لرئيس مصر القادم، وقدمتها إلى المرشحين الأربعة على مَقْعَد الرئاسة، وكان منها "ضرورة دعم صناعة الصِّحافة وتدخل مؤسسات الدولة لتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصحفية، وإقرار تطبيق إعفاءات جمركية على مستلزمات، وخامات الطباعة لتخفيف الأعباء عن كاهل المؤسسات الصحفية، وإقرار تعديل تشريعى لإسقاط الفوائد عن مديونيات المؤسسات الصحفية القومية، خاصة مديونيات التأمينات.

نشير هنا إلى ملمح هام يتعلق بالقضايا التي تدخلت فيها نِقابة الصحفيين لصالح صحفيين/ات، أن معظم هذه التدخلات في الفترة الأخيرة تتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، فهي إما تتعلق بالحد الأدنى للأجور، والمطالبة برفع أجور الصحفيين بما يتماشى مع الحد الأدنى للأجور الذي نصت عليه، أو تتعلق بمستحقات متأخرة للصحفيين/ات لدى مؤسساتهم/ن الصحفية، وإما تتعلق بحالات فصل تعسفي.

ثانياً: النقابة بين مطلب الحريات والعلاقة بالحكومة

أولى ملامح هذه العلاقة هي الجهود التي تبذلها النقابة في سبيل الحفاظ على حريات الصحفيين/ات خلال ممارستهم/ن المهنة. في هذا السياق نقرأ الدور الذي لعبه نقيب الصحفيين في إطلاق سراح الصحفي بمنصة "متصدقش" كريم أسعد، بعد احتجازه السبت 19 أغسطس 2023؛ حيث كانت النقابة حاضرة بقوة خلال الأزمة، من خلال تواصل نقيب الصحفيين خالد البلشي مع مسؤولين بخصوص إطلاق سراح "أسعد"، وكذلك عبر جهود مجلس النقابة في ذات الإطار، وقد أصدرت لجنة الحريات بيانًا، دعت فيه إلى الكشف عن مكان احتجاز الصحفي كريم أسعد وإطلاق سراحه. كذلك الدور الذي لعبته النقابة في الإفراج عن الصحفي بموقع أوان مصر، محمود صقر، بعد قيام قوة أمنية بالقبض على "صقر" على خلفية قيام الأخير بتصوير فيديو ونشر خبر، يدّعي فيه "قيام بعض الأشخاص بإجراء عمليات بيع وشراء لعملات أجنبية"، في منطقة الدقي بمحافظة الجيزة. وحسب بيان وزارة الداخلية، فقد تم تتبع الأشخاص الذين ظهروا في الفيديو، و بمواجهتهم أكدوا أن المبالغ المالية التي ظهرت في الفيديو، إنما هي ثمن شراء بعض المأكولات من إحدى المطاعم، وعليه تحركت القُوَى الأمنية لضبط القائم على تصوير مقطع الفيديو، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهه بتهمة نشر أخبار كاذبة.

وقد تابعت نِقابة الصحفيين، ولجنة الحريات بالنقابة، القضية عن كثب، وحرصت على التواجد بجوار الصحفي، وتقديم الدعم اللازم له، بما فيه الدعم القانوني، وفي هذا السياق فقد حضر مع الصحفي في أثناء التحقيق معه، محامٍ عن النقابة.

الملفت في الحالتين أن الصحفي المقبوض عليه ليس صحفيًا نقابيًا، ما يعني أن النِّقابة عدّت نفسها مسؤولة عن كل ممارسي مهنة الصِّحافة سواء كان/ت نقابيًا/ة أم لأ، وقد تأكد ذلك في البيان الصادر عن نقيب الصحفيين، في 20 سبتمبر 2023، وكان مما جاء فيه، أن "الصحفيون غير النقابيين هم جزء أساسي من نسيج العمل الصحفي ومهنة الصِّحافة بل هم مستقبل هذه المهنة وأحد أعمدة تطورها، وعدم إدراج الصحفي في جداول النِّقابة لا ينال من حقه في ممارستها، ولا ينتقص منه طالما توافرت فيه الشروط المهنية"، مشددًا على أنه "لا يمكن ان يكون عدم الحصول على العضوية بوابة للانتقاص من حقوق الزملاء غير النقابيين أو النيل منهم".

قوبلت هذه الجهود بالاستجابة من طرف الحكومة، وهو ما يعني وجود قدر من الثقة بين الجانبين، وأكد أن النِّقابة كما كانت حريصة على حريات الصحفيين والدفاع عنهم، كانت حريصة في الوقت ذاته على إبقاء قنوات الاتصال مع الحكومة قائمة ونشطة، ومن ثم استجابة أجهزة الحكومة لجهود النِّقابة.

الخاتمة:

جهود كبيرة يبذلها مجلس نِقابة الصحفيين الحالي للدفاع عن حقوق الصحفيين/ات، وحماية حرياتهم/ن وتعظيم امتيازاتهم/ن، هذه الجهود لا تتعامل في كثير من الأحيان مع سياق مواتٍ، وعليه كانت النِّقابة دائمًا مطالبة بتأدية دورها حيال الصحفيين/ات، وفي الوقت ذاته الحفاظ على قنوات اتصال جيدة ونشطة ومستمرة مع المؤسسات الصحفية ومع أجهزة الحكومة ذات الصلة، حتى لا تتورط في توترات مع هذه الجهات ما يؤثر بالسلب في قدرتها على رعاية مصالح الصحفيين/ات وحماية حرياتهم/ن.

وقد خلص التقرير إلى القول بأن النقابة في تشكيلها الحالي نجحت بشكل كبير في تحقيق هذا التوازن الصعب.

الخاتمة والتوصيات:

بينما يستند التقرير الشهري على الجهد التوثيقي، وإن كان لا يهمل الجهد التحليلي، نجد أن التقرير ربع السنوي يتأسس بشكل كبير على الجهد البحثي والتحليلي؛ فالتقرير يقدّم قراءة أكثر تأنيًا في تحليل وتفكيك وفهم منطق وأنماط وسياقات وخلفيات الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات خلال الأشهر الثلاثة التي يغطيها، هذا من جهة أولى، كما يقدم رصد وتحليل هادئ للنشاطات والخطابات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، هذا من جهة أخرى.

ويظهر في هذا التقرير الذي يغطي الربع الأخير من عام 2023، وجود زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات، مقارنة بالشهور والأرباع السابقة؛ حيث تم توثيق 39 حالة انتهاك خلال الربع الأول من العام الذي يغطي شهور (يناير، فبراير، مارس)، كما تم توثيق 33 حالة انتهاك خلال الربع الثاني من عام 2023 خلال شهور (أبريل، مايو، يونيو)، كذلك تم توثيق 36 انتهاكًا خلال الربع الثالث من العام، ويغطي شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، ما يعني أن آخر ثلاث أشهر من عام 2023 شهد وقوع أكثر من ضعفي عدد الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور التسعة السابقة.

كذلك يظهر زيادة في معدل نشاط الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وإن لم تكن الزيادة كبيرة ومضاعفة، كما هو الحال في الانتهاكات؛ إذ نجد أن هذه الجهات المنظمة للمجال الإعلامي في مصر ، أصدرت خلال الربع الأول من العام 132 نشاط، في حين أصدرت خلال الربع الثاني 181 نشاط، بينما صدر عنها في الربع الثالث 127 نشاط، وهو ما يعني أن هذه الهيئات كانت أنشط خلال الربع الأخير من العام، كذلك كان نشاطها كبير خلال الربع الثاني.

يمكن في نهاية التقرير أن نختم بعدد من التوصيات:

1-جزء معتبر من الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، جاءت من المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، ومن هنا يستلزم أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، ومن المرجح أن تشهد الفترة القادمة اتساع رقعة الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها بحق العاملين/ات بها، من جرّاءِ الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومن ثم على المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

2- ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ ة وصاحب العمل.

3- مع ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية.

4- حتمية العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب/صاحبات الرأي، وإطلاق سراحهم/ن، ودعم واحترام المهنة ذاتها، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

5- شهد الفترة التي يتناولها التقرير، وهي شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، وقوع انتهاكات من جانب إدارة شركة ميتا المسؤولة عن تطبيق فيسبوك، بحق نوافذ ومنصات صحفية وإعلامية مصرية، على خلفية تغطياتهم لتطورات المشهد في غزة بعد 7 أكتوبر 2023، وعليه وجب التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِحّافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون على إدارة فيسبوك.

6- خلال الفعاليات المهمة ذات الطابع الوطني أو القومي يجب أن يتلقى القائمين/القائمات على تنظيم هذه الفعاليات محاضرات وتدريبات على حسن التفاعل وإدارة الاتصال مع المؤسسات الصحفية والإعلامية المعنية بالتغطية والمتابعة، بما يقلل من احتمالية حدوث توترات بين الجانبين، وبما يقلل من نسب الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال تغطياتهم/ن.

7- يستلزم أيضًا أن تكون المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بما فيها نِقابة الصحفيين، جزء من فريق الإعداد لهذه الفعاليات ووضع التشريعات واللوائح المنظمة لها؛ حتى لا يكون العاملين/ات بالصحافة والإعلام مجرد متلقين سلبيين في قضايا تمس مهام عملهم/ن.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

w w w . e o j m . o r g